ملحق
الضياء
ترخيص رقم ١٠٩/١٩٨٧
الخميس في ١٠ آذار ٢٠٠٥م الموافق له ٢٩ محرم ١٤٢٦ هـ
العدد ٨٢

مطلوب من القمة العربية في الجزائر أن تلعب دورها في تغليب الطائف وتجميد القرار ١٥٥٩ والدعوة إلى تنفيذ الاتفاق كاملاً بالإنسحاب السوري وتطبيق الدستور كاملاً غير منقوص

التعريب خير من التدويل

* واتفاق الطائف عربي ذو وجه عالمي مقدم على أي قرار دولي آخر
* مطلوب من القمة العربية أن تدعم لجنة تحقيق مشتركة محلية وعربية ودولية
* دم الحريري أكبر من سيادة قضاء محلي وهو في أعناق الجميع
* أمريكا تلعب بالمنطقة العربية والإسلامية لصالح أطماعها
* التشكيك بالطائف تشكيك بسيادة لبنان وعروبته
* الانقلاب على أحد بنود الطائف إنقلاب على جميع بنوده
* القانون الدولي منح إتفاق الطائف الأولوية على القرار ١٥٥٩

للدكتور محمد علي ضناوي (رئيس جمعية الثقافة الإسلامية اللبنانية)

الحل العربي مقدم على الحل الدولي

١- حظي اتفاق الطائف، عند وضعه عام ١٩٨٩، بتأييد عربي شامل من (مؤتمر القمة العربي والجامعة العربية) ودولي عالمي (مجلس الامن والامم المتحدة) وقد نص الاتفاق على آليات للانسحاب السوري من لبنان ومنها لجنة عربية ثلاثية من رؤساء السعودية والجزائر والمغرب فوضّت اليها مرجعية المساعدة للدولتين اللبنانية والسورية من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق.. ونتساءل اذا لم يكن للحل العربي دور في هذه المرحلة الحساسة التي يمر بها لبنان وسوريا حيث اضطربت العلاقة الى حد أبعد من الخطوط الحمر. فمتى يكون؟ خاصة بعد أن ساعد على تفعيل الاضطراب القرارُ الدولي ١٥٥٩ واستشهاد الرئيس الحريري وتعامل السلطة المتدني واللاواعي مع المستجدات مما دفع الأمور الى ما هي عليه الآن.

٢- الأمين العام لجامعة الدول العربية استشعر بمسؤوليته وأدرك مخاطر الوضع اللبناني والسوري عبر محاولته اعادة الوجه العربي الى القضية السورية اللبنانية وذلك بزيارتيه لسوريا والسعودية في أعقاب استشهاد الرئيس الحريري. وقد حصل على خط أخضر من السعودية ومصر وأكثر من جهة عربية خاصة بعد ان أخذ خلاف المعارضة مع رئيس الجمهورية اللبنانية ومع الحكومة السورية يشتد حتى وصل الى طرح متعجل من رأس المعارضة وليد جنبلاط يقضي بالوصاية الدولية على لبنان مستفيدا من الاخطاء التي رافقت الوجود السوري خاصة بعد عام ١٩٩٢ وهو التاريخ المفترض للانسحاب السوري الى البقاع، وحتى الآن!!! وهي أخطاء اعترف بها، بشجاعة، الرئيس بشار الاسد في خطابه ٥ آذار الجاري. وان كنا نرفض بشدة فكرة الاستعانة بأجنبي وهي دعوة تراجع عنها وليد جنبلاط واعتبرها (مزحة) وهي (مزحة ثقيلة) أدت بالرئيس السوري الى اتهام بعض المعارضة بالعمل على استبدال السوري بأجنبي وان يرى في الأفق اتفاق ١٧ أيار جديد!! وهي مخاوف مبررة الى حد بعيد. مع الاشارة الى ان الاخطاء المحكي عنها يجب ان لا تحجب ايجابيات الوجود السوري في لبنان الذي منع التقسيم واسس لوحدة وطنية ولاطلاق الطائف في الاصلاحات الدستورية ولحماية المقاومة وتحرير الجنوب.

٣- انعقاد مؤتمر القمة العربي في الجزائر في ٢٣من الشهر الجاري يعطي لبنان وسوريا والعرب فرصة أكيدة، ان أحسن استخدامها، لمعالجة جذرية وشاملة للقضية اللبنانية السورية المشتركة وذلك ضمن تأكيد آليات اتفاق الطائف واولويته على بنود القرار ١٥٥٩ وايضا بالتصدي لترتيب الانسحاب السوري وللمساعدة على الاتفاق النهائي بين الدولتين اللبنانية والسورية ضمن ارادة الطائف وتوجهات الشعب اللبناني ومصالح الأمة العربية العليا.

٤- ان الحل العربي بشأن الانسحاب السوري الكامل من لبنان يغدو اكثر من ضرورة في هذه المرحلة بالذات ويساعد في عدم انحراف محتمل للخيار العربي للبنان لصالح خيار هو هوم امريكي فرنسي مشبوه بامتياز. فضلا عن انه يساعد لبنان وسوريا في المنعطف الخطر الذي آل اليه الوضع في هذه المنطقة المتفجرة. كما يساعد الشعب اللبناني على التوحد وعلى الانتقال الى مرحلة ما بعد الحريري.

٥- ان القرار العربي العتيد، بشأن لبنان، في حال صدوره عن القمة ،يجب ان يكون ايضا شاملا فلا يقتصر على أمر الانسحاب السوري الكامل من لبنان فحسب بل يجب ان يتجاوزه الى حضّ لبنان على تنفيذ اتفاق الطائف بالكامل نحو ان تكون الاصلاحات الدستورية مطبقة نصاً وروحا فلا حكومة ظل امنية، كما تقول المعارضة، فلبنان دولة دستورية لا يصح الا ان يكون كذلك، وهو ما اتفق عليه اللبنانيون وايدهم العالم، مجلس وزرائها هو المسؤول عن السلطة الاجرائية بحيث لا يتجاوز رئيس الجمهورية، صلاحيات الحكومة ولا يتكرر المشهد المحزن بأن يجلس رئيس الحكومة مكتوف اليدين في مجلس وزرائه ولصالح رئيس الجمهورية، كما جرى للشهيد الحريري طيلة سنوات حكمه الأربع الأخيرة قبل التمديد مما ساعد على ان تؤول الأمور الى ما آلت اليه.. ان هذه الفرصة، القريب موعدها في ٢٣ الجاري، يجب ان لا تضيع. ويفترض بالقمة أن تقرر أيضا الى جانب استنكار استشهاد الرئيس الحريري المطالبة المتشددة بدمه ورفد تحقيق دولي ومحلي ، بمحققين عرب يؤلفون مع الفريق الدولي والمحلي لجنة تحقيق مشتركة لكشف (الحقيقة كاملة) وهي الحقيقة التي يجمع عليها اللبنانيون والعالم بأسره بسبب ان للرئيس الحريري وزنا لبنانيا وعربيا وعالميا، وقد اغتيل بطريقة بشعة في ظروف منحت الاغتيال أبعادا دولية لارتباط الشهيد بأكثر من منحى محلي وإقليمي ودول، وغدا هذا الاغتيال البشع جريمة بامتياز، خاصة، بعد أن جرى تخوين الرئيس الشهيد والفريق المعارض مما أضحى التدخل الدولي مبررا في نظر مجلس الأمن وشرائح كبيرة من الشعب اللبناني والعرب. وهو ما يؤكد على وجوب ايجاد فريق تحقيق متكامل لبناني وعربي ودولي. ولا معنى لسيادة قضاء محلي فقد غدت دماء الحريري ورفاقه أكبر من قضاء ذاتي أُتهِمَ ويُتهم بمصادرة قراره ورؤياه.

٦- والمراقب للتحرك العربي يجد كيف تصاعد وان كان في البداية قد أخذ بعداً خجولا مع ما يشبه الصمت الرهيب. فقد لاذت بالصمت أكثر الحكومات العربية إثر استشهاد الحريري باستثناء استنكار التفجير والقيام بواجب التعزية!! الى ان صحا مسؤولوها على ضربات متتالية من امريكا وفرنسا ومن تحركات محسوبة في عمق الشعب اللبناني المكلوم بفقده رجلا مميزا وصاحب قدرة ومواهب نادرة لشعبه إليه حاجة ماسّة خاصة في هذه الظروف الصعبة والمعقدة، كما أمته العربية. غير ان السعودية، والشهيد أحد افراد شعبها، قد طرحت تحذيرا شديد اللهجة على لسان وزير خارجيتها الأمير فيصل ثم في الاجتماع الذي عقد في الرياض بين الرئيس السوري وولي العهد الأمير عبد الله. وهو أمر أعطى التحرك العربي النشط إحتمال القدرة في إسقاط ذرائع التدخل الدولي في لبنان وسوريا او في أقل تقدير، أن يجمده، خاصة بعد ان اعلن الرئيس الاسد الانسحاب من لبنان.. إن حصول ذلك يؤكد أن العرب قد استفادوا من الدرس العراقي الصعب والمعقد فلا تعود الكرة الدولية وبخاصة الامريكية ترمي مجددا في ملعب المنطقة، كما فعلوا بصدام لمّا شجعوه على احتلال الكويت، ثم بعد ذلك خاضوا (حرب التحرير ضده) ثم كان العراق نفسه من نصيبهم. بينما راحوا يرفعون العصا بوجه كل العرب والمسلمين دون هوادة تحت المقولة المزيفة الارهاب. وما نخافه ان يتكرر السيناريو نفسه مع سوريا العربية لا سمح الله فنعيش جميعا آفات التفجير الكبير. وهو ما تريده امريكا

وبعض اوروبا ضمن مقولة اعادة ترتيب دول الشرق الاوسط (الكبير)

٧- ومع أنّ الأمل منعقد على مؤتمر القمة الجديد في الجزائر فنجد انّ العرب لا تزال لديهم فطنة ــ وان تدنت في بعض الأحيان الى أدنى درجاتها ــ وانهم تعلموا الدرس جيدا. إلا انّ احتمال فشل المهمة العربية الجديدة وارد ايضاً لذلك كان لا بد من المقاربة الواعية منعا للوقوف حيارى امام سقطة الفشل وخطر التأزم القاتل لا سمح الله.

اتفاق الطائف عربي ذو وجه دولي

٨- لقد فوض مؤتمر القمة في الرباط بتاريخ ٢٦/٥/٨٩ الى لجنة ثلاثية عليا شكّلها من رؤساء السعودية والجزائر والمغرب لحل الأزمة اللبنانية بوضع حد نهائي للحرب (القذرة) ووضع خطط لتنظيم شؤون الدولة اللبنانية بعد وقف الحرب وفرض الأمن. وبمعنى شامل غدت اللجنة مخولة (صلاحيات كاملة) لاستعادة لبنان سيادته ووحدته.

وما إن بدأت اللجنة العليا أعمالها حتى أصدر مجلس الامن الدولي قرارين بتاريخ ١٥/٨/٨٩ و ٢/٩/٨٩ بتأييد اللجنة العليا ودعمها من اجل حل الأزمة اللبنانية وتبع مجلسَ الامن الجمعيةُ العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٧/١٠/٨٩ بإعلان تأييد كامل للجنة العربية العليا والثناء على الجهد العربي في معالجة الأزمة اللبنانية. وبعدئذ وافق النواب اللبنانيون في الطائف على الاتفاق بأكثرية ٥٨ نائبا من مجموع ٦٢. وقد تأكد الطابع الدولي لاتفاق الطائف مرارا ومنها إعادة تأكيد الاعضاء دائمو العضوية في مجلس الامن على ترحيبهم بالاتفاق المذكور.

وبعد أن ارتدى الاتفاق الطابع الدولي او المباركة الدولية وافق مجلس النواب اللبناني رسميا في ٥/١١/٨٩ على الاتفاق واعتبر مضمونه دستوراً للجمهورية الثانية المولودة من رحم الحرب (١٩٧٥ ــ ١٩٨٩). التتمة ص ٢

* نشر هذا المقال في جريدة اللواء البيروتية وجريدة الإنشاء الطرابلسية

٩- يعني ما تقدم ان اتفاق الطائف لبناني وعربي ذو وجه دولي، مع منح اللجنة العربية الثلاثية العليا حق المتابعة لتنفيذه ومساعدة الدولتين اللبنانية والسورية في حل أي اشكال وتفسير أي التباس ومعالجة أي خلاف وذلك في سبيل ايجاد اتفاق شامل ونهائي،بين الدولتين، بما يتعلق بنقاط تمركز الجيش العربي السوري ومدة تواجده في البقاع اللبناني وقد ورد ذلك بما نصه:

(وحيث ان هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الاراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الاولى بقوى الامن الداخلي. ومن واقع العلاقات الاخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة اقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني الخ... كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة اعلاه (خط حمانا المديرج عين داره في البقاع) وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في اماكن تواجدها.واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول الى هذا الاتفاق اذا رغبتا في ذلك).

١٠- ان الوضع اللبناني ــ السوري اليوم وهو في غاية الدقة والخطورة زاد فيه شرخا القرار ١٥٥٩ كما بينا، الأمر الذي يجعل تدخل اللجنة العربية العليا واجبا لحل المعضلة الحالية ولضبط الايقاعات التي يخشى من تطورها الى ما لا تحمد عقباه.

وقد يزعم قائل ان تدخل اللجنة العربية منوط بطلب من الحكومتين وحصول خلاف، وحتى تاريخه لا خلاف بين الحكومتين. انما الخلاف يكمن في تفسير بعض الطائف حول الانسحاب السوري بالكامل الى خارج حدود لبنان وهو خلاف حاصل بين شريحة كبيرة من اللبنانيين والحكومتين معاً. وقد تعاظمت هذه الشريحة، بعد القرار ١٥٥٩ وبعد استشهاد الرئيس الحريري رحمه الله وبعد خطاب الرئيس السوري بشار الأسد وقرار المجلس الأعلى السوري اللبناني في المابع من الجاري بوجوب وضع اتفاق نهائي بين الدولتين.

١١- المشكلة بعد الانسحاب من البقاع الى داخل سوريا كما تطالب به امريكا وفرنسا وشريحة من اللبنانيين والعرب وان يكون ذلك قبل الانتخابات النيابية وهو ما أعلنه أيضاً عماد مصطفى سفير سوريا في واشنطن، المشكلة ستتمحور حول طبيعة الاتفاق النهائي الواجب حصوله والمحدد لجميع الامور المتعلقة بالعلاقة بين الدولتين. وهو اتفاق يُفترض ان يتم بين الحكومتين وبأقصى سرعة. فإذا ما دب خلاف بين الحكومتين، وهو أمر وارد، خاصة اذا ما اشترك ممثلون عن المعارضة اللبنانية في الحكومة الجديدة، أو إذا ما رأت الحكومة اللبنانية المحتمل قيامها، تلبية مطالب الشرائح الكبيرة من المجتمع اللبناني لتكريس الوحدة الوطنية المُصدعة بالمستجدات الخطيرة، فإنّ حل هذه جاهز ايضا في اتفاق الطائف فهو قد حدد آلية عربية تتلخص بقيام اللجنة العربية الثلاثية، التي نجحت في انجاز اتفاق الطائف، في التقريب بين وجهات النظر وصولا الى حل الخلاف أو منعه أساساً، وهو ما نتمناه، حرصا على سوريا وعلى الاستقرار في لبنان بآن واحد. ذلك ان المسألة باتت أكبر من قدرة حكومة لبنانية تواجه أبعاداً دولية خطيرة كالقرار ١٥٥٩، في القسم المتعلق بالمقاومة والمخيمات مما زاد الشرخ في لبنان وبات على اللجنة العربية العليا ان تتدخل لمنع الفتنة من جديد.

ان الخلاف بين اللبنانيين، وقد استحكم، أدى الى استقالة الرئيس عمر كرامي وحكومته في المجلس النيابي بعد اسبوعين من جريمة التفجير على خلفية استشهاد الرئيس الحريري وعلى سائر المستجدات وطروحات (المعارضة) وتيار الرئيس الحريري وسائر مؤيديه، بينما انتصبت المقاومة عبر حزب الله وما سمي بالموالاة في اعتصام مليوني مشهود لتدافع عن ذاتها وتعرّي القرار ١٥٥٩ وتندد به وتدعو الى اسقاطه وتحمل أمريكا مغبة الفتن التي تسعى اليها في لبنان. وهو أمر كما ترى يبرر التدخل العربي بالسرعة الفائقة نظراً أن التدخل الدولي، بات من وجهة نظر أصحابه وفريق من اللبنانيين، قاب قوسين أو أدنى وهو ما يستدعي نزع أفخاخه عن طريق الحل العربي الشامل والعادل.

بين القرار ١٥٥٩ واتفاق الطائف

١٢- ولا يجوز الرد بأن قرار ١٥٥٩ حل محل اتفاق الطائف. فالقرار وان يكن دوليا من مجلس الامن لكنه صدر بعد اتفاق الطائف بأكثر من سبع عشرة سنة وهو يتعلق بموضوعات أخرى تعتبر من ابرز نقاط الخلاف في الأوساط اللبنانية الرسمية والشعبية. منها نزع سلاح المقاومة الاسلامية البطلة فيما مزارع شبعا لم تتحرر وسلاح المخيمات الفلسطينية والقضية الفلسطينية لا تزال بدون حل، ومنها ايضا الدعوة الى تطبيق دستوري سليم مما يعتبر معه التمديد لرئيس الجمهورية غير شرعي وغير دستوري - كما جاء في بيان المعارضة من المختارة في أوائل الشهر الجاري- ويلزم بإجراء الاستحقاق الانتخابي القادم لمجلس النواب عبر انتخابات حرة ونزيهة وباشراف دولي. وحده موضوع الانسحاب السوري موضوع مشترك بين القرار الدولي واتفاق الطائف العربي حيث يتقاطعان بقوة.

١٣- ان آليات قرار ١٥٥٩ غير محددة ولا واضحة مما يجعله معرضا لتجاذبات مختلفة على ضوء المصالح المستجدة للدول فضلا عن كونه ــ كما بينا ــ مرفوضا في جوانب منه من قبل شريحة كبيرة من الشعب اللبناني،وخاصةً فيما يتعلق (بالمقاومة والمخيمات) وان كان القول باحترام القرار الدولي المذكور قد صدر من الجهات الرسمية في لبنان وسوريا مع تعليق التنفيذ الشامل على الكيفيات والاساليب، وهنا نشير الى أن قرار المجلس السوري واللبناني بالانسحاب السوري قد جاء خاطئا في مقدمته التي أوضحت ان الانسحاب يتم بناء على قرارات الشرعية الدولية (أي ١٥٥٩) وعلى الطائف في آن واحد. فالانسحاب في رأينا يجب ان يتم بناء على الطائف ولا يجوز مطلقا اسناده الى شرعية دولية وان صدر به قرار اذ ان ذلك من شأنه ان يشرع الأبواب لأكثر من احتمال.

١٤- ان اتفاق الطائف المقر من جميع الهيئات اللبنانية (مجلس النواب) والعربية والدولية وسوى ذلك من قمم دولية (قمة الدول الصناعية) لا يزال ساري المفعول وعليه تجمع كلمة ٩٩% من اللبنانيين معارضين وموالين وهو شرعي بالكامل ولا يعول هنا على بعض اقوال قانونيين وسياسيين (د.ادمون نعيم والجنرال عون) بأنه غير شرعي لصدوره في ظل وجود القوات السورية في لبنان او ما يسمونه بالاحتلال فالقوات السورية لم تكن محتلة وهي قد دخلت بتفويض دولي ومباركة دولية.. ان اتفاق الطائف كان ولا يزال سبباً في انهاء الحرب اللبنانية واعادة بناء الدولة واصدار دستور جرى التفاهم عليه مما يعني ان اتفاق الطائف ذا الجذور العميقة، هو وحده الذي يجب ان يرعى انسحاب الجيش السوري الى البقاع أولا،مع تحديد مختلف الأمور المتعلقة بتواجده ومدته وهي أمور مفصلية وأساسية يتعين ان تنتهي باتفاق وثيق بين الدولتين، خاصة، وأنّ السيف المسلط بالقرار ١٥٥٩ والتفسير الامريكي الفرنسي له، وهو انسحاب شامل وكامل لسوريا من لبنان فورا، يضفي دراماتيكية معقدة على الوضع اللبناني والعربي برمته. وعلى هذا فإن عمل اللجنة العربية العليا المحتمل يجب ان ينصب بصورة عاجلة على المساعدة في تحديد لأمور الواجب الاتفاق عليها في الاتفاق النهائي والتي ستكون موضع تجاذب في لبنان مما يحتم تدخل اللجنة العربية العليا لتساعد على وضع الاتفاق النهائي على ضوء استمرار احتلال اسرائيل لمزارع شبعا والتهديد المستمر للبنان وسوريا ووجوب حماية المقاومة الاسلامية البطلة والحيلولة دون تجريد المخيمات الفلسطينية من السلاح قبل حل القضية الفلسطينية بشكل عادل وذلك كله ضمن توجه اساسي كبير هو الحيلولة دون تدويل الوضع اللبناني مع ما فيه من آثار خطيرة على المنطقة العربية برمتها. فالتعريب في النهاية هو قدر لبنان ويبقى الأفضل والاسلم والأقرب.

١٥- من هنا فإن الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى عندما صرح في ٢/آذار/الجاري ان اتفاق الطائف لا يختلف عن القرار الدولي غير ان القرار ١٥٥٩ لا يتضمن آليات للتنفيذ بينما اتفاق الطائف يتضمن تلك الآليات قد أصاب وأخطأ في آن واحد، أصاب من حيث ان الاتفاق والقرار ينصان على الانسحاب تعزيزا لسيادة لبنان، واصاب حين أشار الى ان اتفاق الطائف يشتمل على آليات الانسحاب السوري ومنها وضع اتفاق شامل ونهائي بين الدولتين السورية واللبنانية، إلا أنه أخطأ حين اعتبر انّ اتفاق الطائف هو ضمن روحية ١٥٥٩ وهي مغالطة كبرى وغير مقبولة بالمطلق.

إنّ اتفاق الطائف يؤكد شرعية مقاومة المحتل الاسرائيلي حتى تحرير كامل الأراضي اللبنانية فيما القرار الدولي ينص على نزع سلاح المقاومة والمخيمات كما ينص على اتفاق شامل بين الدولتين اللبنانية والسورية في تنظيم الانسحاب وفي العلاقة بينهما بينما القرار الدولي نص على الانسحاب دون تحديد سقف ذلك الانسحاب في صيغته السياسية.

الانقلاب على الطائف يهدد السلم الأهلي

١٦- ومما لا ريب فيه ان اتفاق الطائف العربي ذا الوجه الدولي والسابق هو أقوى من القرار ١٥٥٩ اذ ان القانون الدولي يعطي للاتفاق بين الدولتين الاولوية على أي قرار دولي آخر إذا ما تعارض مع الصفة التعاقدية تلك، خاصة اذا ما اقترن الاتفاق بمباركة دولية كما حصل مع اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ وفق ما بينا آنفا، علما انّ الولايات المتحدة تتلاعب بالتهديد بالقرار ١٥٥٩ وصولا الى بعض المكاسب من سوريا في العراق وربما في مفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية وتحرير الجولان...

١٧- إن التأخر في تنفيذ الانسحاب سحابة ثلاثة عشر عاما لا يعني سقوط هذا الاتفاق العربي ذي الوجه الدولي فقد كانت هناك اسباب كثيرة منها حرب الخليج واستعادة الكويت لاستقلالها وحريتها والاحتلال الاسرائيلي لقسم كبير من لبنان ومنها الواقع الفلسطيني المنتفض والحرب الامريكية في افغانستان والعراق الخ...ان التأخير الذي حصل اعطى اتفاق الطائف بعداً تأكيدياً مستمراً من الجميع، بما فيهم سوريا ولبنان وجميع شرائح لبنان وما الانسحاب السوري المقرر من الرئيس الاسد الا تطبيقا للتأكيد المشار اليه وان جاء تحت ضغط دولي وعربي وفي مقدمة هذه الضغوط تحرك الشارع اللبناني اللافت بعد استشهاد الرئيس الحريري في جريمة العصر المروعة.

١٨ - إنّ تفجر الأوضاع اللبنانية اليوم يستدعي يقظة في اختيار المواقف التاريخية ولعل القمة العربية في الجزائر مناسبة مهمة يفترض فيها ان تؤكد على الحل العربي عبر إتفاق الطائف وان تطلب تجميد القرار الدولي ١٥٥٩ ومنح الحل العربي دوره المنشود ليتكامل الانسحاب السوري على أرض الواقع في لبنان الملتهب مع الاشراف الجاد على الاتفاق النهائي بين الدولتين اللبنانية والسورية. علما أن عكس ذلك يعتبره سيد المقاومة حسن نصر الله ان هناك انقلابا على الطائف مما يعني ان هذا الانقلاب يشمل سائر بنوده لا بندا واحدا فيه، ويفهم من ذلك ان كل نظام الحكم في لبنان معرض لاعادة البحث في جوانبه المختلفة الأمر الذي يطرح السلم الأهلي في لبنان الى خطر كبير!!